



كلمة السيد رجا الخالدي، مدير عام "ماس"

في مؤتمر الاستراتيجية الوطنية لمواجهة صفقة القرن وسياسات الاحتلال

رام الله، 11 تموز 2020: نشكر تجمع المستقلين، والقائمين عليه، وبشكل خاص السيد منيب المصري، على تنظيم هذا اللقاء اليوم، الذي كان لا بد منه، والذي أتمنى لو شكل منعطف في مفهومنا لدور المؤتمرات والحوارات، في الانتقال من مراقبة السياسات والتعقيب والمطالبة السياساتية، إلى المشاركة الفعلية في رسمها وتنفيذها. ويجب في البداية الإقرار بالإخفاق المؤسسي الفلسطيني في جعل الرأي الخبير، المدروس والواقعي، أداة لصياغة السياسات ولتنفيذ ما نتعهد به في خططنا وقرارات مؤتمراتنا الاقتصادية.

انطلاقاً من كلمة السيد محمد بركة:

- لم يعد مطلوب مداولات ودراسات وخطط جديدة، بل الانتقال الى الفعل الجماعي الموجه والمؤطر.
- لا يسبق الاقتصاد السياسة، لا في الحلول ولا في العمل، ودون وحدة سياسية فلسطينية شاملة لحقوق 13 مليون فلسطيني في الوطن والشتات، وقيادة سياسية متواصلة مع شعبها ومستجيبة لاحتياجاته، ومسلحة برؤية استراتيجية وبرنامج عمل مشترك، لن تكون أفضل خطة اقتصادية ذات جدوى.

الآن، فيما يتعلق بأخطار خطة الضم، حتى دون تنفيذ ملموس لها على الأرض، فإن ما يتطلبه الاقتصاد الفلسطيني للصدوم ولمكافحة آثار الضم الزاحف، ليس المزيد من التداول أو الدراسة أو وضع الخطط، حيث لدينا العديد منها جاهزة للتنفيذ إذا صدقت النوايا وإذا كانت القيادة السياسية جاهزة لإعادة الاعتبار للملف التنموي الاقتصادي والاجتماعي بقدر ما تولي أهمية للملف السياسي والدبلوماسي والأمني.

على سبيل المثال اذكر فقط 3 وثائق تخطيطية مفصلة تم تطويرها من قبل جهات علمية وبالتعاون مع، وبطلب من، الشركاء من القطاعات العامة والخاصة والأهلية، تعتبر مجتمعة مادة غنية وعملية لترشيد الرؤية التنموية والسياسات والتدخلات الاقتصادية، وخرن للأفكار والبدائل التنموية:

- a. ما يخص المناطق المهدة اليوم بالضم، أي الخطة التي أعدتها وزارة التخطيط عام 2014 للتدخلات الإنمائية في مناطق "ج"، بعد أبحاث ومشاورات واسعة النطاق؛
- b. منها ما يخص الاقتصاد بكافة قطاعاته، من خلال ما يقارب 300 توصية توصل لها مؤتمر ماس 2016، جميعها قابلة للتنفيذ ضمن القيود القائمة؛



c. منها ما يخص إعادة تنظيم الوطن في أقاليم تنموية توفر المزيد من الصلاحيات والوظائف الاقتصادية للمستوى الإقليمي والمحلي، وتوفر بدائل للإدارة الاقتصادية الوطنية يمكن ان تعوض عن انحسار المؤسسات الحكومية المركزية، في 3 دراسات أعدها ماس لصالح وزارة الحكم المحلي عام 2019.

للأسف، هذه الأمثلة للتخطيط الفلسطيني الأصيل، المستند الى الدراسة والتشاور المهني، ليست الوحيدة التي بقيت حبر على ورق، أو على الأقل في حيز "الينبغيات" والنوايا الطيبة. حتى بعض أبرز سياسات الحكومة الحالية، من العناقيد التنموية والانفكاك الاقتصادي والاستيراد المباشر، وضعت جانبا هذه السنة على أثر أولويات التعامل مع أزمة كوفيد وأخطار الضم.

لماذا؟ كيف نفسر هذا الانقطاع بين المطالبة السياساتية التي باتت نمط حياة لنا كخبراء، والقرار السياسي لدى الحكومة؟ ربما الإجابة في مختلف المصائب التي يعاني منها النظام السياسي الضعيف، وغياب المصالحة والوحدة الوطنية، وحقيقة انعدام وهم التنمية، أو حتى النمو، تحت الاستعمار الاستيطاني. حتى ولو كانت هذه فعلاً أسباب التشلل السياسي الذي نعيشه، لا يعني أن نسمح بشل التفكير والحوار والمطالبة السياساتية، التي لا بد منها لتشكيل إجماع ووحدة في الموقف، حتى في غياب الاستجابة السياسية أو القدرة المؤسسية على الفعل، لأن ذلك مسؤوليتنا تجاه العلم وتجاه الوطن.

من هنا نطرح بعض الرؤى الجديدة-القديمة لدعم الاقتصاد والبنية التحتية في المناطق المهدهدة بالضم، وهي مفصلة في الورقة المقدمة للمؤتمر، وهي مستخرجة من خطة أشمل تتناول مختلف الجوانب اللازمة لتقوية مقومات الحياة الكريمة، والتماسك المجتمعي، والصمود الاقتصادي، والتكامل المكاني في تلك المناطق. ربما لو تم العمل على تطبيق هذه الخطة عند صياغتها قبل 6 سنوات، كنا قد خلقنا بيئة أقوى لمواجهة الضم الزاحف والمتواصل اليوم. المهم أنه لا داعي لإعادة اختراع العجل.

هناك ثلاثة عناصر رئيسية لهذه الخطة الخاصة باقتصاد المناطق المهدهدة بالضم:

- a. رؤية تنموية تتناسب وخصوصيات هذه المناطق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
- b. تحديد أبرز التحديات الاقتصادية من أجل صياغة السياسات الكفيلة بالتصدي لها
- c. صياغة السياسات والتدخلات ذات الأولوية والممكنة قطاعياً

في الرؤية التنموية: يتطلب التعامل مع التحديات التنموية الوطنية، فعلاً مستقلاً ومبرمجاً لتكريس حقيقة فلسطينية الأرض، وتواصل التجمعات السكانية المنتشرة فيها، وربطها بعضها ببعض، وبسائر المناطق الفلسطينية. مما يستدعي توظيف الموارد المتاحة، وإطلاق الموارد الكامنة نحو التنمية الذاتية/المحلية في الدرجة الأولى، بغية عرقلة وإبطاء امتداد مصفوفة السيطرة الإسرائيلية، وذلك ضمن سياسات عامة تهدف لإرساء دعائم متينة وقابلة للحياة للاقتصاد الوطني لدولة فلسطين في مواجهة الإلحاق بالاقتصاد الإسرائيلي.

مع أهمية اعتماد نظرة بعيدة المدى للتعامل مع هذه المناطق، فإن من الهام أيضاً التعامل مع القضايا المصيرية المعاشة هناك، وفي مقدمتها الحفاظ على فلسطينية الأرض، وعلى مقومات وجود الإنسان الفلسطيني على هذه الأرض وصموده، والحفاظ على



نمط حياته الريفية وتقاليدته الاجتماعية (ما يسمى بالحيّز العرقي - ethno sphere)، والتي تشكل مجتمعة أساس البقاء البشري والمادي الفلسطيني في هذه الظروف القاسية، بل بالرغم عنها. لا تقتصر أهمية هذه المناطق على كونها توفر العمق الاستراتيجي لتنمية فلسطين مستقبلاً، بل تشكل الخندق الأممي في المواجهة المتواصلة مع الاحتلال.

ينطلق البرنامج الاقتصادي المطلوب لإفشال الضم من الإقرار بأن هناك فجوة وخصوصية للمناطق المستهدفة، تستدعي تدخلات خاصة ومركزة، تضمن الترابط مع خطط التنمية الوطنية على أساس أن إحداث التغيير التنموي المنشود في هذه المناطق هو مسؤولية مشتركة ما بين كافة الأطراف الفلسطينية، المؤسسات الرسمية، الأهلية، المجتمعات المحلية والقطاع الخاص على قاعدة التكامل والعمل المشترك

الرؤية التنموية: المناطق المهدة بالضم هي أرض فلسطينية مترابطة ومندمجة في التنمية الوطنية، يجب أن توفر لأهلها حياة كريمة وعادلة وللشعب الفلسطيني مقومات مناهضة للاحتلال ولدولة فلسطين عمقها الاستراتيجي.

في النهج التنموي: في خضم الأحوال المعيشية الصعبة التي تسود في هذه المناطق فإن الحدود بين ما هو إنساني وما هو تنموي ليست دائماً واضحة، مما يجعل من التدخل الإنساني عملاً تنموياً بقدر ما يعزز مقومات الصمود، وفي نفس الوقت لا بد للاستثمارات الإنمائية أن تحمل هدفاً إنسانياً إذا كانت ستؤسس لتنمية مستقبلية مستدامة اجتماعياً وبيئياً.

من هنا ينبغي أن يركز هدف المعونة الإنمائية المقدمة في أوضاع غير يقينية، وحيث التنمية ليست نتيجتها المضمونة، حول شعار "لا ضرر ولا ضرار"، أي على عدم اتباع نهج استثماري قد يلحق الضرر فيما هو قائم وحيوي، والتأقلم مع البيئة الخاصة بتلك المناطق، والتوجه لإسناد وتقوية النسيج الاقتصادي والاجتماعي الحالي. كما من المهم توجيه الاستثمارات العامة والخاصة في الاتجاهات التي تدعم الجدوى الاجتماعية والمصالح الحيوية الفلسطينية في تلك المناطق، قبل الشروع في البحث عن مجالات استثمارية عملاقة ذات جدوى اقتصادية أو مالية.

التحديات والتوجه الاستراتيجي للتدخلات في البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية

1. التحدي الاستراتيجي الأول: عدم ممارسة السيادة على مصادر المياه يخل بالتوازن في تخصيص الموارد المائية لسكان المناطق المهدة بالضم، ويحول دون توفير المياه الكافية للأغراض المنزلية والزراعية في الأخيرة.

- **التوجه الاستراتيجي:** تأمين الماء منطلق الانتعاش الاقتصادي المستدام والتحكم بمصادرها من عناصر الأمن القومي الاقتصادي.

2. التحدي الاستراتيجي الثاني: ضعف التخطيط الحضري ومخاطر البناء والإسكان تزيد من هشاشة التوسع العمراني والترابط الجغرافي ما بين المناطق.



- التوجه الاستراتيجي: مراعاة التباين في حساسية إسرائيل للمناطق المختلفة من حيث إمكانيات التخطيط الهيكلي والبناء الفلسطيني.

3. التحدي الاستراتيجي الثالث: عدم دمج المناطق المهدهدة بالضم وربطها ضمن الخطط والشبكات الإقليمية والوطنية للبنية التحتية.

- التوجه الاستراتيجي: تأمين التنمية المستدامة المتوازنة اقليمياً والانتقال من "التواصل" إلى "السيادة" في تخطيط وتأسيس البنية التحتية.

4. التحدي الاستراتيجي الرابع: عدم الاستفادة من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والسيادية المحتملة لتطوير الزراعة في المناطق المهدهدة بالضم ضمن سياسة تنمية تشمل تعزيز الزراعة بصفتها ركيزة للصمود والتصدي للاستيطان.

- التوجه الاستراتيجي: الزراعة والثروة الحيوانية أساس الصمود المحلي ومحرك النمو الاقتصادي الوطني.

5. التحدي الاستراتيجي الخامس: ضعف الترابطات الأمامية والخلفية الصناعية والخدمية المتصلة بين القطاعات الاقتصادية الحيوية والإحجام عن الاستثمار الخاص والاستثمار العام في الاقتصاد غير الزراعي في المناطق المهدهدة بالضم.

- التوجه الاستراتيجي: إحداث تفاعل بين استغلال مقدرات والموارد الاقتصادية للمناطق المهدهدة بالضم ومتطلبات تقوية نسيج الاقتصاد الوطني والقدرة الإنتاجية الذاتية.

6. التحدي الاستراتيجي السادس: الآثار التمييزية غير المرئية للسياسات التجارية والضريبية على المنتجين الصغار والمستهلكين الفقراء

- التوجه الاستراتيجي: تطبيق معاملة تفضيلية للمناطق المهدهدة بالضم، من حيث تخصيص الموارد الإنمائية المناسبة في إطار الخطة الوطنية لأهميتها السكانية والإستراتيجية.